مؤشر

إقليمي ودولي

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الخميس 08 فبراير 2024

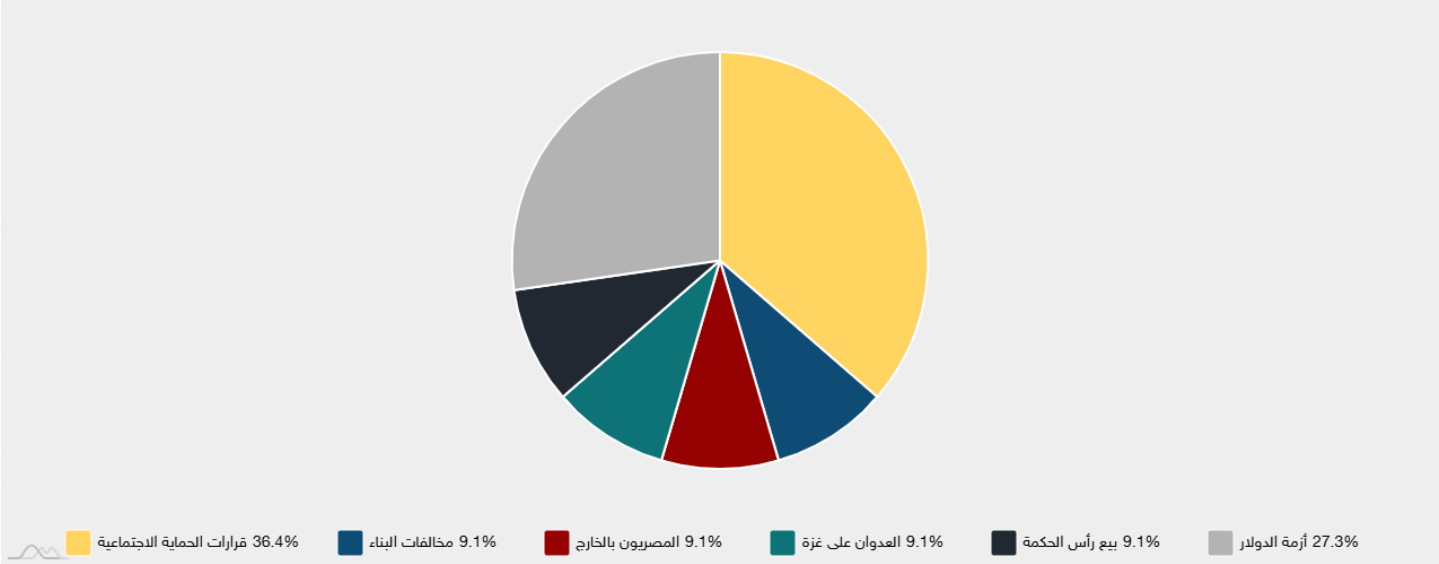

صالة التحرير ينفي تمهيد قرار زيادة الحد الأدنى للأجور لتحرير سعر الصرف ويحذر من مشروع «تبليط هرم منقرع بالجرانيت»

(اقتصادي . برنامج صالة التحرير)

مضامين الفقرة الأولى: قرارات الحماية الاجتماعية

قالت الإعلامية عزة مصطفى، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي، وجه بأكبر حزمة اجتماعية عاجلة للحماية الاجتماعية يتم تنفيذها اعتبارًا من الشهر المقبل، لافتة إلى أن قيمة الحزمة الاجتماعية تبلغ 180 مليار جنيه، للتخفيف على المواطن في ظل الظروف الحالية، وأضافت أن الرئيس السيسي، وجه الحكومة ببذل أقصى الجهد لتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين بشكل عاجل، واحتواء أكبر قدر من تداعيات الأزمات والاضطرابات الاقتصادية الخارجية وتأثيراتها الداخلية، مشيرة إلى أن الرئيس السيسي، أكد متابعته المستمرة والدقيقة لأحوال المواطنين وحرص الدولة على تكثيف جميع الجهود في هذا الاتجاه.

وأشارت إلى أن القرارات تضمنت زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيه بحسب الدرجة الوظيفية، بالإضافة إلى زيادة المعاشات. ولفتت إلى أن الساعات الماضية فور صدور قرارات الرئيس السيسي، ظهرت الشائعات المغرضة بأن قرارات الرئيس تمهيدًا لتحرير سعر الصرف، وهذا غير صحيح. وشددت على أن الرئيس السيسي، يولي أهمية كبيرة للمواطن المصري الفترات المقبلة، منوهة بأن القرارات هدفها المواطن البسيط.

وقال الدكتور مصطفى بدرة الخبير الاقتصادي، إن الرئيس السيسي دائما يفاجئ الجميع قبل شهر رمضان، بتوجيهاته لحماية الأسر المصرية، مؤكدًا أنه أصبح هناك سرعة من جميع الأجهزة والوزارات المعنية لمواجهة الشائعات، والتشكيك في قرارات الدولة المصرية، لا سيما أنه عقب صدور حزمة قرارات الحماية الاجتماعية، انتشرت شائعة بأن القرارات تأتي تمهيدًا لتحرير جديد لسعر الصرف، مضيفًا أن الأجهزة والوزارات المعنية نفت على الفور تلك الشائعات التي تهدف للتشكيك في قرارات الدولة وتعمل على حدوث حالة إرباك وعدم الثقة بين المواطن والدولة.

وأضاف أن الرئيس السيسي أصدر اليوم أكبر حزمة قرارات في التوقيت المناسب لحماية الأسر المصرية من التضخم. وأشار إلى أن حزمة القرارات التي أصدرها الرئيس السيسي اليوم، تبلغ قيمتها 180 مليار جنيه، لجميع شرائح المجتمع، لافتًا إلى تنفيذ القرارات من بداية شهر مارس 2024. ولفت إلى أن صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية اعتبرت الوضع الاقتصادي في مصر حاليًا أفضل، مضيفًا أن انخفاض سعر الدولار في السوق السوداء يسهم في خفض أسعار السلع بالأسواق، وأكد أنه كان على ثقة بخروج الرئيس السيسي في الوقت المناسب بتوجيه حزمة قرارات لحماية الأسر المصرية بدعم مالي كبير لكل شرائح المجتمع.

واعتبر الخبير الاقتصادي، الزيادات المقررة مقبولة بالنسبة للمواطنين لا سيما مع استمرار خفض أسعار السلع خلال الفترة المقبلة، لافتا إلى أن هناك حركة كبيرة جدا لإحكام الرقابة على الأسواق منذ أسبوعين مما يدعو إلى الاطمئنان. ووصف الخبير الاقتصادي، العاملين بالسوق الموازية، بأنهم "ملوك التشكيك والترويج للشائعات ضد الأوضاع في الدولة"، لافتًا إلى أن الحكومة تقوم بدور كبير للنهوض بالاقتصاد، إلا أن هؤلاء لا يريدون ذلك ويستمرون في ترويج الشائعات.

تحدث النائب ياسر عمر، وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، عن تأثير قرارات الرئيس عبد الفتاح السيسي اليوم، بشأن رفع الحد الأدنى للأجور إلى 6000 جنيه، وإصدار حزمة اجتماعية عاجلة للمواطنين بداية من الشهر المقبل. وأوضح أن القرارات التي صدرت اليوم من قبل الرئيس السيسي، كانت متوقعة بدرجة كبيرة خلال الفترة الحالية، في ظل محاولة الحكومة للسيطرة على معدلات التضخم المتزايدة.

ولفت وكيل لجنة الموازنة، إلى أن قرارات اليوم تهدف إلى تخفيف العبء عن كاهل المواطنين في ظل ارتفاع الأسعار داخل الأسواق، والحد من التضخم وغلاء أسعار السلع والمنتجات الغذائية. وأضاف أن هذه القرارات ستؤثر بشكل كبير على الموازنة العامة للدولة، ويصل حجم التأثير إلى نحو 100%، ولكن نتمنى أن تزيد الإيرادات في مقابل ذلك. وأضاف أن الرئيس السيسي يحاول تخفيف الأعباء من على المواطنين بعدما تخطى التضخم نسبة 34%.

وقال مجدي البدوي، نائب رئيس اتحاد العمال، إن المواطن البسيط هو الشغل الشاغل للرئيس عبد الفتاح السيسي. وأضاف أنه تم زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيه بحسب الدرجة الوظيفية، بالإضافة إلى علاوات دورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 10% من الأجر الوظيفي، و15% من الأجر الأساسي لغير المخاطبين، وبحد أدنى 150 جنيهًا وبتكلفة إجمالية 11 مليار جنيه.

وأوضح أن الرئيس السيسي، وجه بحافز إضافي يبدأ من 500 جنيه للدرجة السادسة، ويزيد بقيمة 50 جنيها لكل درجة، ليصل إلى 900 جنيهًا للدرجة الممتازة، بتكلفة 37,5 مليار جنيه، لافتا إلى زيادة 15% زيادة في المعاشات لـ 13 مليون مواطن، بتكلفة إجمالية 74 مليار جنيه.

وأشار إلى أن القرارات تضمنت 15% زيادة لمعاشات "تكافل وكرامة" بتكلفة 5,5 مليار جنيه، لتصبح الزيادة خلال سنة 55% من قيمة المعاش. وتخصيص 41 مليار جنيه لمعاشات "تكافل وكرامة" في العام المالي 2024/2025، كذلك رفع حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة 33%، من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه.

وشدد نائب رئيس اتحاد العمال، على أن القرارات الرئاسية أكدت استمرار الدولة في الحماية الاجتماعية في الطبقات الأقل دخلا، مشيرا إلى أن العاملين في القطاع الخاص سيتم النظر في أمرهم أيضا للوصول إلى صياغة مرضية للطرفين في ظل الظروف الحالية.

وقال النائب حسام الخولي نائب رئيس حزب مستقبل وطن، إن حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة، التي وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي، الحكومة بتنفيذها قوية وكبيرة وتسهم في التخفيف عن قطاع كبير من الشعب المصري. وأضاف أن تلك الحزمة تتزامن مع أجواء تفاؤلية، مستشهدًا بانخفاض سعر الدولار في السوق السوداء، بمجرد تداول أنباء حول السيولة المزمع ضخها في مصر. وتابع بزن التوجيهات والقرارات الاقتصادية التي أعلن عنها الرئيس السيسي، تكلف الدولة مبالغ كبيرة، قائلًا إنه يشعر بالراحة عندما تراعي تلك القرارات أوضاع أصحاب المعاشات وأكمل: «أكثر فئة أشعر بالراحة عندما تشهد زيادة هم أصحاب المعاشات؛ لأنهم عملوا ما عليهم، ولا أستطيع أن أقول لأحد اشتغل زيادة»، بحسب تعبيره.

وذكر أن زيادة الحد الأدنى للقطاع الخاص تحتاج إجراء مناقشات مستضيفة؛ لأن جزءًا كبيرًا منه يعاني من ضغوط، مستشهدًا ببعض المصانع التي لا تعمل بطاقتها الكاملة، نتيجة توقف استيراد مستلزمات الإنتاج وعدم توفر العملة الصعبة. ولفت إلى أن بعض المواطنين قد يشعرون بأن الزيادة غير كبيرة، قائلًا: «في أحد ممكن يقول أنا سأزيد 500 أو 900 جنيه فقط، لكن أقول لهم ممكن تشوفوا المبلغ لما يُضرب في عدد المستفيدين كم سيكلف

/ moasher

الدولة؟ التوجيهات الرئاسية تبعث الطمأنينة وتقلل من النظرة السلبية للأوضاع».

ونوّه بأن القرارات التي أصدرها الرئيس السيسي اليوم، تؤكد مدى انحيازه للمواطن البسيط، مشيرًا إلى أن القرارات أعطت حالة من التفاؤل لدى المصريين في ظل الظروف الحالية. وأضاف أن القرارات الرئاسية جسدت العلاقة بين الرئيس السيسي وشعبه، رغم الظروف الحالية التي تمر بها الدولة المصرية وأزمة الدولار.

مضامين الفقرة الثانية: كساء هرم منقرع

كشفت الدكتورة مونيكا حنا، أستاذ مساعد الآثار والتراث الحضاري، أسباب اعتراضها على ترميم هرم منقرع ووصفها عملية الترميم بأنه ليس مشروعًا، وإنما تبليط للهرم. وأكدت أن مشروع عملية الترميم لهرم منقرع غير مدروس ويُعد خطرًا على الهرم لكون لم يتم عمل دراسة وافية بالأحجار المستخدمة في عملية الترميم، مضيفة أنه لا توجد أي تقارير سابقة بأن الهرم يحتاج إلى ترميم من الأساس، وأشادت بقرار وقف الدولة المشروع لحين فصل اللجنة المشكلة في مدى الحاجة إلى عمل ترميم للهرم، مضيفة أن المجموعة اليابانية المسؤولة عن عملية الترميم لا تملك الخبرة الكافية لترميم الأهرامات.

وتابعت: «المجموعة اليابانية كان كل شغلهم في السابق ترميم المراكب ولم يكن لهم سابقة أعمال في ترميم الأهرامات»، لافتة إلى أنه لا تتوفر أي تقارير سابقة تقول إن الهرم يحتاج لترميم ولا يوجد دليل علمي قوي على ضرورة إجراء الترميم فضلا عن عدم توافر دراسات علمية تؤكد أن الأحجار الموجودة في محيط الهرم سقطت منه. وأشارت إلى أن حماية الأثر تعني تقليل الاهتزازات في محيط الهرم وتقليل الأضرار البيئية مع انضباط أعداد السياح لحماية الأثر أيضًا.

مضامين الفقرة الثالثة: السياحة في مصر

قالت الدكتورة مونيكا حنا، أستاذ مساعد الآثار والتراث، إن مدينة رشيد تحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين، مشيرة إلى أن المدينة من الممكن أن تكون منطقة جاذبة للسياحة. وأضافت أن السائح بحاجة دائمًا إلى جو مختلف وليس فكرة جودة الفنادق فقط، مبينة أن مدينة رشيد بها العديد من الأماكن التراثية والقلاع التاريخية ومن الممكن أن يتم استغلال ذلك في الترويج للسياحة المصرية. وأشارت إلى أنه من المهم عمل زيارات للمدينة وخارطة طريق سياحية لها، كذلك محافظة المنيا يجب وضع خطة لها نظرًا إلى وجود أماكن أثرية بها، ولابد من النظر إليها بعناية ومساحة أوسع وترويج للمناطق السياحية ووضع خطة سياحية لربطها بالبحر الأحمر لقربها من سفاجا.

وشددت الدكتورة مونيكا حنا، أستاذ مساعد الآثار والتراث، على ضرورة توسيع الرقعة السياحية وتحقيق التنمية المستدامة، لافتة إلى أنه يوجد العديد من الأماكن المميزة والأثرية في محافظات الصعيد من الممكن أن تكون وجهة سياحية لمصر قوية، وتحتاج إلى العناية والاهتمام وخريطة سياحية شاملة متكاملة لجذب السائحين.

ولفتت الدكتورة مونيكا حنا، إلى أنه يجب تأهيل المواطن المصري، القاطن بالأماكن القريبة من المناطق السياحية، للتعامل بشكل أفضل مع السائح، وذلك يستوجب عمل مشروع بالتعاون مع الجهات المختلفة خاصة الأهرامات في محافظة الجيزة، وتأهيل المواطن للتعامل مع السائح بطريقة أفضل.

أبرز تصريحات عزة مصطفى:

بعد قرارات الرئيس السيسي، بزيادة الحد الأدنى للأجور، ظهرت الشائعات المغرضة بأنها تمهيد لتحرير سعر الصرف، وهذا غير صحيح.

التاسعة ينتقد الحديث حول ارتفاع متوسط دخل المواطن بأوروبا بعد زيادة الحد الأدنى للأجور ويدعو إلى الإبلاغ عن التجار الجشعين ويدعي حصول مصر على قرض صندوق النقد دلالة على قوة الاقتصاد

(اقتصادي . برنامج التاسعة)

مضامين الفقرة الأولى: قرارات الحماية الاجتماعية

قال الإعلامي يوسف الحسيني، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي، اجتمع مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد معيط وزير المالية، للاطلاع على تطورات الوضع الاقتصادي العام، وإجراءات الحكومة لضبط أسعار السلع والخدمات بالأسواق، والحد من التضخم، وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وذكر أن الرئيس السيسي، وجه الحكومة ببذل أقصى الجهد لتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين بشكل عاجل، واحتواء أكبر قدر من تداعيات الأزمات والاضطرابات الاقتصادية الخارجية وتأثيراتها الداخلية، إذ كلف رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50%، ليصل إلى 6 آلاف جنيه شهريًا، كما وجه بتنفيذ أكبر حزمة اجتماعية عاجلة للحماية الاجتماعية، بقيمة 180 مليار جنيه، وذلك اعتبارًا من الأول من الشهر المقبل مارس 2024، بحيث تزيد أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيهًا بحسب الدرجة الوظيفية.

وبيّن أن الزيادات الجديدة ستكون كالتالي: 1000 جنيه للدرجات من السادسة إلى الرابعة، و1100 جنيه للدرجات من الثالثة للأولى، و1200 جنيه للدرجات من مدير عام إلى وكيل أول وزارة، وتبكير صرف العلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 10% من الأجر الوظيفي، و15% من الأجر الأساسي لغير المخاطبين، وبحد أدنى 150 جنيهًا وتكلفة إجمالية 11 مليار جنيه، وصرف حافز إضافي، يبدأ من 500 جنيه للدرجة السادسة، ويزيد بقيمة 50 جنيهًا لكل درجة، ليصل إلى 900 جنيه للدرجة الممتازة، بتكلفة 37,5 مليار جنيه، وذلك بتكلفة إجمالية نحو 65 مليار جنيه، بما ينعكس في رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50% ليصل إلى 6 آلاف جنيه.

ولفت إلى أن قرارات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بشأن الحماية الاجتماعية، هي الأكبر في تاريخ مصر، وليس في العشر سنوات الأخيرة. وأكد أن قرارات اليوم تقول إن الشعب المصري هو أعز الحبايب، وأنه وجد أخيرًا من يحنو عليه، وتصديقًا لكلمة السيسي «أنتم نور عينينا».

وذكر المذيع أن هناك تجار معدومي الإحساس بالشعب المصري والمواطن، لا سيما أنه منذ عهد الرئيس الراحل محمد حسني مبارك حينما يكون هناك وعد بزيادة العلاوة، نجد التاجر يرفع أسعار السلع مباشرة، بما يُحدث موجة تضخمية عالية تأكل زيادة العلاوة. وشدد المذيع على ضرورة استمرار الحملات الأمنية على التجار حتى رمضان المقبل لمنع زيادة أسعار السلع تزامنًا مع قرارات الحماية الاجتماعية من الرئيس السيسي، قائلًا: «اللي فاضل يد من حديد على الأسواق بلا رحمة على أي تاجر جشع».

وأضاف أن البعض ربط بين حزمة الحماية الاجتماعية التي شملت رفع الحد الأدنى للأجور إلى 6000 جنيه، وبين التعويم وهذا غير صحيح، على حد قوله. وأكد أنه لا توجد أي دولة في العالم العربي أو الغربي عملت على زيادة

أجور مواطنيها بنسبة 50%.

وانتقد المذيع، حديث البعض بالنظر إلى متوسط أجر المواطن في أوروبا قائلا: «لا أحد يقول لي انظر لمتوسط الأجور في أوروبا، أعطيني دخل أوروبا وأنا أعطيك نفس المتوسط، ولا تحاصرني اقتصاديًا وأعطيك نفس المتوسط، ولا تجعل المؤسسات الدولية تصدر تقارير مشبوهة عن اقتصاد مصر وأنا أعطيك نفس متوسط الدخل للمواطن في أوروبا».

وأكد أحمد السيد وكيل وزارة المالية، أن حزمة الحماية الاجتماعية التي أقرها الرئيس السيسي هي الأكبر في توجيهات الرئيس، مشيرًا إلى أن تكلفة هذه الحزمة تُقدر بـ 180 مليار جنيه يستفيد منها قطاع عريض من المواطنين في الجهاز الإداري وأصحاب المعاشات وفئات أخرى. وأشار إلى أن الحد الأدنى من حجم الاستفادة للموظفين في الجهاز الإداري للدولة ستكون 1000 جنيه، مؤكدًا أن هذه الزيادة تضمن زيادة فعلية وحقيقية للموظفين والعاملين بالجهاز الاداري للدولة. وأوضح أنهم يواجهون تكلفة هذه الحزمة الاجتماعية من خلال الاحتياطات العامة للخزانة العامة للدولة وشعور الرئيس السيسي بالأوضاع الاقتصادية بالتدخل، مؤكدًا أن هذه الحزمة هي الأكبر في تاريخ مصر وزيادات بمبالغ ضخمة جدا وتكافل وكرامة لها نصيب جيد من الزيادات.

وقال مصطفى سالم، وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، إن قرارات الرئيس عبد الفتاح السيسي، دائمًا ما تأتي في الوقت المناسب، موضحًا أن تدخلات الرئيس دائمًا ما تصب في صالح المواطنين. وأضاف أن حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة؛ تؤكد التفاعل الدائم بين الرئيس والشعب، وشعوره بصعوبة الوضع الحالي الذي يواجهه المواطن. وأكد أن الرئيس تحدث عن الصعوبات الاقتصادية والمعيشية، ووجه الشكر أكثر من مرة للشعب المصري على تضحياته وإخلاصه لدولته وصمودهم أمام التحديات الناتجة عن الظروف والتحديات العالمية.

ووصف حزمة الحماية الاجتماعية المعلنة بأنها تاريخية، خاصة أن العالم عانى خلال السنوات الماضية، من تداعيات أزمة جائحة كورونا والارتفاع الكبير في معدلات التضخم العالمية، إضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية والأوضاع في غزة، وأوضح أن الحزمة الاجتماعية الجديدة تعد السادسة من نوعها والتي قدمت للمواطن خلال عامين، قائلا إنها تكلف الدولة 180 مليار جنيه، بخلاف الحزمة التي أُقرت في أكتوبر الماضي وكلفت الدولة 80 مليار جنيه.

ولفت إلى التواصل مع الدكتور محمد معيط، وزير المالية، والذي أكد أن الوزارة تعمل في تعديل 3 قوانين؛ قانون العلاوات الاستثنائية في المرتبات، وقانون زيادة المعاشات، وقانون زيادة حد الإعفاء الضريبي، لعرضها على مجلس الوزراء ثم إحالتها وتقديمها لمجلس النواب في أقرب وقت.

وأكد الدكتور محمد باغة أستاذ الاقتصاد بجامعة قناة السويس، أن قرارات الرئيس السيسي للحماية الاجتماعية هي حزمة حماية هي الأفضل خلال السنوات الماضية، موضحًا أن هذه الحزم دليل أن الدولة على علم بما يحدث في السوق وأن هذا الوضع لن يستمر طويلًا. وحذر من دخول التجار بمزيد من عمليات الغلاء والاستحواذ على الزيادات من المواطنين، مشددًا على ضرورة دخول الحكومة باليد القوية لحماية المواطنين من خلال الرقابة الصارمة على الأسواق والتفتيش المستمر، وتابع: «على الحكومة أن توصل رسالة للمواطن بأننا كحكومة ودولة لن نصمت عما يحدث من ظواهر شاذة، خاصة وأن هذه الحزمة هي نوع من تجديد الثقة بين الحكومة والمواطن».

وأكد اللواء جمال عوض رئيس الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، أن الرئيس السيسي يشعر بالمواطن ونبض الشارع المصري، مبينًا أن الشعب تحمل وصامد أمام الازمة الاقتصادية التي يعاني منها العالم، وتابع بأنه بمجرد استشعار الرئيس السيسي بالضغط على المواطن أصدر توجيهاته لهم بدراسة مواردهم لتنفيذ حزمة حماية اجتماعية.

وذكر أن زيادة المعاشات تتم كل عام في شهر يوليو، ولكن في شهر أكتوبر الماضي الرئيس السيسي تدخل ووجه بزيادة المعاشات وبالفعل كانت هناك زيادة بمقدار 300 جنيه، والآن الرئيس السيسي وجه بزيادة المعاشات نظرًا للظروف الاقتصادية. وأضاف أن الرئيس عبد الفتاح السيسي طلب تطبيق زيادة المعاشات قبل شهر رمضان الكريم، والصرف يكون من 1 مارس المقبل، والزيادة المقررة 15% من المعاش. وتابع: «تطبيق الزيادة في المعاشات يحتاج إلى تعديل تشريعي وسوف نسلم مشروع القانون لمجلس الوزراء لطرحه على البرلمان»، لافتًا إلى أن الزيادة حدها الأدنى 150 جنيها وحدها الأقصى 1890 جنيها.

مضامين الفقرة الثانية: أزمة الدولار

علق الإعلامي يوسف الحسيني، على ضرب السوق السوداء للدولار مما أدى إلى انخفاض سعره منذ بداية الشهر الجاري، وقال: «ثلاث إجراءات اتخذتها الدولة لضرب السوق السوداء، حتى نشهد انخفاضا كبيرا جدًا في سعر الدولار، منها الإعلان عن المشروعات الاستثمارية التي أعلنت عنها الدولة وحزمة الاتحاد الأوروبي ومفاوضات صندوق النقد». وأضاف أن الخطوة الثانية الدولة أعلنت عن ترشيد النفقات، والخطوة الثالثة إعلان الرئيس السيسي عن أكبر حزمة حماية اجتماعية على مستوى المبلغ والنسبة التي أعلن عنه.

وذكر أنه من المشروعات الاستثمارية التي أعلنت عنها الدولة خلال الفترة الحالية "رأس الحكمة"، بالإضافة إلى حزمة الاتحاد الأوروبي، والتأكيد على مفاوضات مصر مع صندوق النقد وارتفاع حزمة القرض من 3 إلى 12 مليار دولار، مبينًا أن الصندوق لن يمنح مصر هذا الرقم إذا كانت الدولة متعثرة اقتصاديًا. وقال إن الدولة مستمرة في إجراءات استثمارية بالتزامن مع ضبط الأسواق، وإذا حدث هذا سيكون 2024 أفضل عام في الأربع سنوات المقبلة.

مضامين الفقرة الثالثة: الذكاء الاصطناعي

أكد الدكتور رضا مصطفى شلش، أستاذ بجامعة جورج ميسون الأمريكية، أن الذكاء الاصطناعي في بدايته كان موجة تقابل بخوف وتردد ولكن بعدما أصبحت حقيقة أصبح كل العالم يدخل فيها باستثمارات ضخمة، موضحا أن الاستثمارات في هذا المجال تقدر بمليارات من الدولارات. وأضاف أن هناك استثمارات كبيرة في الشركات الناشئة بهذا المجال، وشركات مجال الذكاء الاصطناعي، مشيرًا إلى أن هذه التكنولوجيا هي التي تقوم بإعداد الملفات الخاصة بالضرائب في أمريكا وأوروبا وتصححها. وتابع: «كثير من المصريين محترفين في مجال الذكاء الاصطناعي، ومن يتأخر سيبقى متخلفًا عن الركب الذي يسير في هذا المجال»، مؤكدًا أن مجال الذكاء الاصطناعي هو الترند، والحقيقة الآن، قائلًا: «لازم نلحق هذا التقدم، وهذا السبب الأساسي في كثير من الصناعات وتدخل في الصناعات الثقيلة».

أبرز تصريحات يوسف الحسيني:

- قرارات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بشأن الحماية الاجتماعية، هي الأكبر في تاريخ مصر، ودول العالم، وتقول إن الشعب المصري هو أعز الحبايب، وتكشف أن الشعب وجد أخيرًا من يحنو عليه.
- لا أحد يقول لي انظر لمتوسط الأجور في أوروبا، أعطيني دخل أوروبا وأنا أعطيك نفس المتوسط، ولا تحاصرني اقتصاديًا وأعطيك نفس المتوسط، ولا تجعل المؤسسات الدولية تصدر تقارير مشبوهة عن اقتصاد مصر وأنا أعطيك نفس متوسط الدخل للمواطن في أوروبا

المشهد يتوقع تحرير سعر الصرف بعد قرارات زيادة الحد الأدنى للأجور ويناقش فشل إسرائيل في القضاء على حماس وتعليق التطبيع السعودي مع إسرائيل واحتمالية اتساع الصراع في المنطقة

(اقتصادي . برنامج المشهد)

مضامين الفقرة الأولى: قرارات الحماية الاجتماعية

قال الإعلامي نشأت الديهي، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي، اجتمع مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد معيط وزير المالية، للاطلاع على تطورات الوضع الاقتصادي العام، وإجراءات الحكومة لضبط أسعار السلع والخدمات بالأسواق، والحد من التضخم، وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وكلّف برفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50%، ليصل إلى 6 آلاف جنيه شهريًا، كما وجه بتنفيذ أكبر حزمة اجتماعية عاجلة للحماية الاجتماعية، بقيمة 180 مليار جنيه، وذلك اعتبارًا من الأول من الشهر المقبل مارس 2024، بحيث تزيد أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيهًا بحسب الدرجة الوظيفية.

وبيّن أن الزيادات الجديدة ستكون كالتالي 1000 جنيه إلى 1200 جنيه حسب الدرجة الوظيفية، وتبكير صرف العلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 10% من الأجر الوظيفي، و15% من الأجر الأساسي لغير المخاطبين، وبحد أدنى 150 جنيهًا وتكلفة إجمالية 11 مليار جنيه، وصرف حافز إضافي، يبدأ من 500 جنيه للدرجة السادسة، ويزيد بقيمة 50 جنيهًا لكل درجة، ليصل إلى 900 جنيه للدرجة الممتازة، بتكلفة 37,5 مليار جنيه، وذلك بتكلفة إجمالية نحو 65 مليار جنيه.

ولفت الديهي إلى أن قرارات السيسي للحماية الاجتماعية، كانت من أجل الأسرة المصرية التي تحملت الكثير، مبينًا أن هذه القرارات في توقيتها تمامًا، مؤكدًا أنه من المنتظر أن يكون هناك تحريرًا لسعر الصرف قريبًا. ونوّه بأن هذه القرارات تأتي تزامنًا مع قرب اتفاق صندوق النقد الدولي، فضلًا عن بعض جذب الاستثمارات في مصر مثل مشروع رأس الحكمة، إلى جانب إعلان الاتحاد الأوروبي تقديم دعمًا إضافيًا لمصر.

وقالت الدكتورة نهى بكر، أستاذ العلوم السياسة، إن قرارات الحماية الاجتماعية تأتي في توقيتها من أجل المواطن المصري، وحتى يتحمل ثقل هذه الفترة التي يعاني منها الجميع، في ظل مرور مصر بأزمة اقتصادية، مشيرة إلى قرب تحرير سعر الصرف، ضمن إبرام اتفاق صندوق النقد الدولي، بما يعطي ثقة في الاقتصاد المصري.

وأشاد أسامة سرايا، رئيس تحرير الأهرام الأسبق، بالقرارات الصادرة من الرئيس السيسي بشأن الحماية الاجتماعية، مشددًا على ضرورة توحيد سعر الصرف، لضمان استقطاب الاستثمارات، لافتًا إلى أن المشروعات الاستثمارية مثل "رأس الحكمة" ستعمل على ضخ عملة دولارية، تنهي السوق السوداء.

وثمن الدكتور محمد كمال، أستاذ العلوم السياسية، القرارات الصادرة من الرئيس السيسي بشأن الحماية الاجتماعية، وبيّن أهمية التفاهم المصري مع صندوق النقد الدولي، في ظل مساندة دولية لمصر، مؤكدًا قرب إبرام الاتفاق، لا سيما أن الاتفاق يسعى إلى وجود سعر موحد للعملة الأجنبية في مصر، مبينًا أهمية الدعم الأوروبي لمصر.

وأكد السفير رخا أحمد حسن، مساعد وزير الخارجية الأسبق، أن قرارات الحماية الاجتماعية بشأن زيادة الحد الأدنى للأجور، ستحمي المواطن من ارتفاع أسعار السلع، ومن الأوضاع الاقتصادية الحالية. وشدد على ضرورة وجود إجراءات أخرى مثل

ترشيد التوسع في تصدير الحبوب الزراعية والخضراوات والفواكه، حتى لا ترتفع أسعارها في الأسواق؛ ما دعا المذيع إلى الرد على أن تصدير الحبوب الزراعية والخضراوات والفواكه من أجل جذب الدولار.

مضامين الفقرة الثانية: العدوان على غزة

قال الدكتور محمد كمال، أستاذ العلوم السياسية، إنّ أطراف حرب غزة اقتنعوا بأنّ الحرب دخلت حالة جمود، موضحًا أنه جمود باعث للألم. وأضاف أنّ دولة الاحتلال رغم استعمالها الآلة العسكرية على مدار أشهر في حربها على غزة، إلا أنها لم تنجح في تحقيق أهدافها المعلنة من الحرب، بالقضاء على حماس.

وتابع بأن حجم ما دمرته القوات الإسرائيلية من البُنى التحتية للمقاومة محدود للغاية، ولم تنجح في تحرير الرهائن، لتصل إلى قناعة بأنها عاجزة عن تحقيق هدفها، وبالتالي قد تقبل تل أبيب المبادرة المطروحة في القوت الراهن، لوقف إطلاق النار.

ولفت إلى ما حققته حماس، من بعض الأهداف السياسية، ولكن في الوقت نفسه، يجب ألا ننسى بأنّ قطاع غزة أصبح وضعه مأساويًا، قائلًا: «الكثير من أهالي غزة يحملون حماس النتيجة».وتابع بأن مبادرة وقف إطلاق النار تشهد بعض التغيير في موقف المقاومة، فنراها، لا تصر على الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وتكتفي بطلب انسحاب إسرائيل من الأماكن المأهولة، مرجعًا تغيير موقفها إلى حالة الجمود.

وقال إن الإدارة الأمريكية تخشى التورط في حرب جديدة بمنطقة الشرق الأوسط، موضحًا أن أكبر قرار اتخذه الرئيس الأمريكي جون بايدن هو الانسحاب من أفغانستان، علينا أن نتذكر هذا، وهو لا يرغب في دخول حرب جديدة بمنطقة الشرق الأوسط.

وأكد الدكتور عبد المنعم سعيد، المفكر السياسي وعضو مجلس الشيوخ، أنّ أطراف الحرب الدائرة في قطاع غزة، كل منهما يرى نفسه منتصرًا، مبينًا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تتحدث عن انتصاراتها وتدميرها أغلب الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة حماس، والأخيرة في المقابل ترى أن المجتمع الإسرائيلي ينهار من الداخل، منذ عملية طوفان الأقصى، في 7 أكتوبر الماضي.

وأضاف أن المعادلة الأمريكية في المنطقة قائمة على التطبيع مقابل السلام، والتطبيع السعودي مقابل حل الدولتين، ولكن على الأرض تدعم الولايات المتحدة التصعيد في المنطقة، والحرب في غزة قد تتحول من حرب على غزة، إلى حرب بين الولايات المتحدة وإيران.

وأكد السفير رخا أحمد حسن، مساعد وزير الخارجية الأسبق، أن أمريكا شريك فعال في الحرب على قطاع غزة خاصة، وأنها وفرت غطاء عسكري وسياسي واقتصادي لإسرائيل، في حربها على قطاع غزة، مشيرًا إلى أن قرار وقف الاحتلال مرتبط بشكل كبير بالولايات المتحدة. وتابع بأن قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلية تحول إلى خرابة، كما أنه في المقابل تعاني إسرائيل من أزمة نازحين وفُرقة في الداخل، وتعاني من أزمة اقتصادية بسبب الحرب على قطاع غزة.

وأوضح أن أمريكا تحدثت بأنها ستعترف بالدولة الفلسطينية آخر هذا العام، دون تحديد تصور لهذه الدولة وكأن القضية الفلسطينية تبدأ من فراغ، مشيرًا إلى أنه في نفس الوقت تقوم أمريكا بحماية الاحتلال بكل السبل وهو قد يؤدي إلى تصعيد الوضع في المنطقة، قائلًا: «ربما لم تسمع أمريكا بأن فلسطين مراقب في الامم المتحدة، مشيرًا إلى أن أمريكا مستعدة لفعل أي شيء لحماية دولة الاحتلال، فهي تطالب بمنع التصعيد، وفي نفس الوقت تقوم بحماية الاحتلال بكل السبل وهو ما قد يؤدي إلى تصعيد الوضع في المنطقة».

وأشار إلى أن الولايات المتحدة كانت تتفق مع دولة الاحتلال على ضرورة القضاء على حماس، ولكها اقتنعت مؤخرًا بأن حماس ليست عبارة عن مجموعة من الأفراد، ولكنها عبارة عن فكر مترسخ في قطاع غزة والضفة الغربية.

وقال السفير علي الحفني، أمين عام المجلس المصري للشؤون الخارجية، إن أمين عام الامم المتحدة حذر من اقتحام الاحتلال الإسرائيلي لرفح، وما قد يترتب عليه من رد فعل مصر، وتحول الأمر إلى حرب كبرى في المنطقة. وتابع أن مجلس الأمن لم يكن في يومًا من حالة الضعف الحالية، وهذا قد يثير الكثير من التساؤلات، خاصة وأن مجلس الأمن هو أحد المرجعيات التي يتم اللجوء إليها في الأزمات.

وقال أسامة سرايا، رئيس تحرير الأهرام الأسبق، إن الحرب على قطاع غزة هي حرب ذات طبيعة خاصة، وتهدف لتهيئة أوضاع جديدة في الشرق الأوسط، مشيرًا إلى أن وقف إطلاق النار لن يحدث إلا عند تهيئة الأوضاع لما سيحدث مستقبلًا في الشرق الأوسط.

وتابع سرايا، أن العالم العربي ليس مؤثرًا في الحرب على قطاع غزة، ويعمل على تخفيف الأضرار الإنسانية على الشعب الفلسطيني، مشيرًا إلى أن الحرب الآن بين دولة الاحتلال وإيران والولايات المتحدة.

وتوقع أن ينتهي النفوذ الإيراني في قطاع غزة، وستكون هناك حماس جديدة في القطاع، قادرة على التعامل مع دولة الاحتلال، بصورة مماثلة لعرب 84 الذين يدخلون الكنيست الإسرائيلي.

ولفت إلى أن الفترة المقبلة قد تشهد وجود دولة فلسطينية بمقاييس أمريكية إسرائيلية، بصورة ترضي العرب من ناحية الشكل، وستكون هناك انتخابات فلسطينية ورئيس فلسطيني، وستكون غزة مشابهة للضفة الغربية من ناحية الشكل.

مضامين الفقرة الثالثة: توترات البحر الأحمر

قال السفير علي الحفني، أمين عام المجلس المصري للشؤون الخارجية، إن الاتحاد الأوروبي تحدث على ضرورة الدفع بقوة بحرية أوربية في البحر الأحمر، وهذه القوة قد تؤدي إلى اتساع الصراع في المنطقة، مشيرًا إلى أن القوى الكبرى كانت قادرة على احتواء إيران في المنطقة في وقت مبكر، قبل أن يكون لطهران أذرع في المنطقة مثل حزب االله والحوثيين، والحشد الشعبي.

وقال الدكتور عبد المنعم سعيد، المفكر السياسي وعضو مجلس الشيوخ، إنّ الولايات المتحدة يبدو أنها تدعم التصعيد في المنطقة، والحرب على غزة قد تتحول إلى حرب بين الولايات المتحدة وإيران. وتابع بأن القواعد الأمريكية بالمنطقة العربية تعرضت لنحو 165 ضربة منذ بدء العدوان على غزة، وأضاف أن هناك اعتداءات مباشرة من الحوثيين على السفن الأمريكية، قائلًا: «الوضع في المنطقة قابل للتصعيد».

يحدث في مصر يناقش قرار زيادة الحد الأدنى للأجور وتصريحات نتنياهو بالهجوم على رفح وتعليق السعودية التطبيع مع "إسرائيل" وقرب عودة العلاقات المصرية مع إيران

(اقتصادي . برنامج يحدث في مصر)

مضامين الفقرة الأولى: قرارات الحماية الاجتماعية

أشار الإعلامي شريف عامر، إلى اجتماع الرئيس عبد الفتاح السيسي، مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد معيط وزير المالية، للاطلاع على تطورات الوضع الاقتصادي العام، وإجراءات الحكومة لضبط أسعار السلع والخدمات بالأسواق، والحد من التضخم، وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وذكر أن الرئيس السيسي، وجه الحكومة ببذل أقصى الجهد لتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين بشكل عاجل، واحتواء أكبر قدر من تداعيات الأزمات والاضطرابات الاقتصادية الخارجية وتأثيراتها الداخلية، إذ كلّف رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50%، ليصل إلى 6 آلاف جنيه شهريًا، كما وجه بتنفيذ أكبر حزمة اجتماعية عاجلة للحماية الاجتماعية، بقيمة 180 مليار جنيه، وذلك اعتبارًا من الأول من الشهر المقبل مارس 2024، بحيث تزيد أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيهًا بحسب الدرجة الوظيفية.

وبيّن أن الزيادات الجديدة ستكون كالتالي: 1000 جنيه للدرجات من السادسة إلى الرابعة، و1100 جنيه للدرجات من الثالثة للأولى، و1200 جنيه للدرجات من مدير عام إلى وكيل أول وزارة، وتبكير صرف العلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 10% من الأجر الوظيفي، و15% من الأجر الأساسي لغير المخاطبين، وبحد أدنى 150 جنيهًا وتكلفة إجمالية 11 مليار جنيه، وصرف حافز إضافي، يبدأ من 500 جنيه للدرجة السادسة، ويزيد بقيمة 50 جنيهًا لكل درجة، ليصل إلى 900 جنيه للدرجة الممتازة، بتكلفة 37,5 مليار جنيه، وذلك بتكلفة إجمالية نحو 65 مليار جنيه، بما ينعكس في رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50% ليصل إلى 6 آلاف جنيه.

وأكد وليد عبد االله وكيل وزارة المالية، أنه لن يقل راتب أي موظف حكومي عن 6 آلاف جنيه، بعد حزمة الإجراءات الاجتماعية التي أقرها الرئيس السيسي اليوم. وألمح إلى أن حزمة الإجراءات الاجتماعية عبارة عن علاوة دورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية، والحد الأدنى للأجور، الذي وصل إلى 6000 جنيه، والحد الأدنى لزيادة رواتب الموظفين 1000 جنيه بدءً من مارس.

وأشار إلى أن زيادة معاش "تكافل وكرامة" هي الثالثة، وستجعل تكلفة المعاشات تصل إلى 41 مليار جنيه، مبينًا أن رفع الحد الإعفاء الضريبي يستفيد منه جميع المواطنين، إذ جرى الرفع بنسبة 33% من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه، ومن يقل دخله عن 60 ألف جنيه تم إعفاءه من الضريبة بموجب القرارات الجديدة. ولفت إلى إقرار وزير قطاع الأعمال منحة للعاملين بهذا القطاع، مبينًا أن المجلس القومي للأجور هو الذي يحدد الحد الأدنى والزيادات بالتنسيق مع القطاع الخاص، وذكر أن رفع حد الإعفاء الضريبي تتحمل تكلفته الخزانة العامة للدولة، مبنيًا أن هناك إقرار بنسبة 100% زيادة في بدل السهر والمبيت لأعضاء المهن الطبية.

مضامين الفقرة الثانية: الهجوم على رفح

ذكر الإعلامي شريف عامر أن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ما زال يتخبط في تصريحاته، إذ أعلن بحثه مطالب حركة حماس التي أوردتها ضمن ردّها على مقترح الهدنة الواردة ضمن وثيقة باريس، بالتزامن مع تأكيده المضي في الهجوم على مدينة رفح، المكتظة بالنازحين من باقي مناطق غزة، كما دعا إلى القضاء الكامل على حماس في غزة. وأشار إلى أن الموقف المصري يسعى إلى الضغط من أجل الوصول إلى اتفاق بين حماس وإسرائيل حول فرض هدنة جديدة في غزة.

مضامين الفقرة الثالثة: التطبيع الإسرائيلي مع السعودية

أشار الإعلامي شريف عامر إلى أن وزارة الخارجية السعودية أعلنت أن المملكة لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما لم يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية ووقف العدوان الإسرائيلي على غزة وانسحاب الاحتلال منها، وقالت إنها أبلغت موقفها الثابت للإدارة الأمريكية أنه لن تكون هناك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما لم يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانسحاب كافة أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، كما أكدت أن موقف المملكة ثابت تجاه القضية الفلسطينية وضرورة حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على حقوقه المشروعة، ودعت الخارجية السعودية المجتمع الدولي إلى الإسراع في الاعتراف بالدولة الفلسطينية ليتمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة وليتحقق السلام الشامل والعادل للجميع.

وقال عمرو موسى، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، إن بيان السعودية بشأن العلاقات مع إسرائيل قوي للغاية ويوقف أي تقدم إسرائيلي تجاه التطبيع، مشيرًا إلى أن البيان حول الاعتراف بالدولة الفلسطينية من جانب إسرائيل؛ موقف قوي وصحيح جدًا. وأضاف أن هناك كذبة كبرى بأن المملكة تتحرك نحو التطبيع. وأشار إلى أن المظاهرات التي حدثت في أمريكا ضد العدوان الإسرائيلي على غزة تفسر أن الأجيال الجديدة لا تقبل ما يحدث، موضحًا أن الأمريكان لأول مرة يقفون موقفًا واضحًا ضد رئيسهم بسبب الانتهاكات الإسرائيلية في غزة. وأكد أن الموقف العربي يجب أن يرتكز على خلق الصف الواحد، متابعًا: «عوامل التوتر قائمة وما تشهده غزة ليس بالشيء البسيط»، متسائلًا: «هل من المعقول كي تقضي إسرائيل على حماس أن تدمر أحياءً بالكامل!».

مضامين الفقرة الرابعة: الحرب في غزة

قال عمرو موسى، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، إن الحرب في غزة لم تأت من فراغ وحدثت بناء على تراكمات وأحداث متعددة، مشيرا إلى أن الناس انزعجوا وتألموا مما يحدث في غزة، وأضاف أن رئيس الوزراء الإسرائيلي كررها أكثر من مرة بأنه يرفض قيام الدولة الفلسطينية وهذا يمنع إقامة السلام في المنطقة، منوهًا بأن إسرائيل تحاول إلغاء سيادة فلسطين حتى لو تم حل الدولتين. وأوضح أن أوسلو والشرعية الدولية أكدت حق الفلسطينيين فب إقامة دولة مستقلة على حدود 1967، مؤكدًا أن وجود مستوطنين عدوانيين تدعمهم الحكومة الإسرائيلية أكبر أزمة في فلسطين.

وتابع بأن موضوع الاستيطان يجب حله لأنه لا يمكن أن يفجر الأوضاع أكثر مما عليه الآن، موضحًا أن المظاهرات التي حدثت في أمريكا ضد العدوان الإسرائيلي على غزة تفسر أن الأجيال القادمة لا تقبل ما يحدث. وأشار إلى أن حماس ستحظى بتمثيل كبير في السلطة الفلسطينية القادمة يعد توقعًا غير دقيق، مشيرًا إلى أنه إذا تأكد الفلسطينيون من أن حماس ستجعلهم قادرين على مواجهة الاحتلال وعدم الاستسلام سيصوتون لها في انتخاباتهم في السلطة الفلسطينية القادمة.

وأكد أن القضية الفلسطينية بشكل عام تنتظر صفوفًا جديدًا من القيادات، منوهًا بأن مروان البرغوثي من أكثر الأسماء التي تتردد داخل فلسطين، وهناك مطالب بتوليه المسؤولية. ولفت إلى أن خلافات فتح وحماس نقطة ضعف كبرى في القضية الفلسطينية. وأشار إلى أن هناك صلة بين حماس والإخوان، متابعًا: «يجب أخذها في الاعتبار ولكن نتحدث الآن عن حماس كحركة مقاومة فلسطينية ضد إسرائيل». ورأى أنه لا يمكن لحكومة نتنياهو أن تكون طرفًا في التفاوض مع فلسطين.

وأكد أن الموقف العربي يجب أن يرتكز على خلق الصف الواحد، متابعًا: «عوامل التوتر قائمة وما تشهده غزة ليس بالشيء البسيط»، متسائلًا: «هل من المعقول كي تقضي إسرائيل على حماس أن تدمر أحياءً بالكامل!». وتساءل:

«هل يعقل وجود وزير داخل الحكومة الإسرائيلية يطالب بضرب النووي وحرق فلسطين؟!، وهل من المعقول أن تكون هناك سياسة تطالب بتهجير قسري للفلسطينيين من بلدهم؟».

ونوّه بأن مصر لا يمكن أن تشارك في أي جهود تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية، ولكن إسرائيل تريد تفريغ الساحة الفلسطينية بالكامل من الفلسطينيين وبناء شيء آخر هو الدولة اليهودية، وذكر أنه في فجر 7 أكتوبر عادت القضية الفلسطينية إلى الساحة من جديد.

مضامين الفقرة الخامسة: وكالة الأونروا

تحدث عمرو موسى، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، عن مواقف الدول التي منعت تمويل الأونروا مؤكدًا أنها سياسة تصب في تصفية القضية الفلسطينية، مشيرًا إلى أن السرعة في وقف تمويل الأونروا من 12 دولة يعني أن هناك خطة لا تزال قائمة لتصفية اللاجئين الفلسطينيين. وأعرب عن عدم تشاؤمه من مواقف الدول التي منعت تمويل الأونروا لأنها سياسة تصب في تصفية القضية الفلسطينية، في ظل اتهام إسرائيلي لـ 12 موظف بالوكالة بالعمل مع حماس، قائلًا: «منظمة تضم 10 آلاف شخص وإسرائيل توجه اتهامًا لـ 12 شخص، هذه أمور تستهدف تصفية القضية الفلسطينية».

مضامين الفقرة السادسة: الدعم الأمريكي لإسرائيل

أكد عمرو موسى، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، أن هناك دعمًا أمريكيًا كاملًا للسياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية على عكس موقف الشعب الأمريكي من الحرب. وقال: «المواطنون الأمريكيون وقفوا لأول مرة وقالوا إنهم لن ينتخبوا الرئيس الأمريكي الحالي بسبب موقفه من العدوان على غزة والآن الرئيس الأمريكي يتجول في الولايات ليقول كلامًا مختلفًا».

وأضاف أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن جاء إلى المنطقة الآن ليتحدث أيضًا عن إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، بينما هناك دعم أمريكي كامل للسياسة الإسرائيلية، ومنع إصدار قرار لوقف إطلاق الأمن رغم أن شبكة CNN في القاعة المجاورة لمجلس الامن تنقل صور الدمار من غزة، لافتًا إلى أن الدول العظمي لها دورها ومواقعها، ولا بد أن نتعامل مع سياسات الدول العظمي بحذر شديد ورصانة شديدة وأمانة.

وأشار إلى أن المظاهرات التي حدثت في أمريكا ضد العدوان الإسرائيلي على غزة تفسر أن الأجيال الجديدة لا تقبل ما يحدث، موضحًا أن الأمريكان لأول مرة يقفون موقفًا واضحًا ضد رئيسهم بسبب الانتهاكات الإسرائيلية في غزة.

وذكر أنه اليوم أفاقت الدول، بما فيها الولايات المتحدة، بأن السياسة الإسرائيلية لن تنجح، ولكن ربما تقول إن الوقت قد يخدم في هذا الاتجاه، قائلًا: «شاهدنا ذلك في مفاوضات السلام في التسعينيات إذ قسموا الأمور إلى ترتيبات عاجلة وتأجيل أمور متعلقة بالوضع النهائي».

وأشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية انسحبت من اتفاق أوسلو من اليوم الأول؛ لأنه كان يمكن أن يؤدي إلى نجاح السلطة الفلسطينية وترتيب حياة الفلسطينيين ويشعر الفلسطينيون أنهم وحدة قائمة بذاتها، وأن يكون هناك تمهيد لبناء الدولة، وإقامة انتخابات وجمع الضرائب؛ ولكن إسرائيل أوقفت ذلك وقررت جمع الضرائب والحصول على نسبة ثم منحها للفلسطينيين لأن فرض الضرائب والحصول عليها عمل من أعمال السيادة، وبالتالي هم لا يريدون أن تكون للسلطة الفلسطينية أي نوع من السيادة؛ الأمر أدى إلى اللعب بتمويل السلطة حتى عجزت عن

إدارة أمورها، مبينًا أن السلطة لم تنجح فقط لأسباب داخلية فلسطينية، ولكن بسبب السياسة الإسرائيلية.

مضامين الفقرة السابعة: العلاقات المصرية الإيرانية

قال عمرو موسى وزير الخارجية، الأمين العام لجامعة الدول العربية الأسبق، إن موقف إيران مركب ومعقد وسياستها فيها الكثير من الذكاء التكتيكي والاستراتيجي، مبينًا أن هناك أخطاء يجب التحدث بشأنها مع إيران، ووقف التوتر الإيراني العربي. وأضاف أنه قريبًا يُمكن لمصر إنهاء الخصومة التاريخية مع إيران، متابعًا: «عندما كنت وزيرًا للخارجية؛ رفعت التمثيل الدبلوماسي بين القاهرة وطهران». وأوضح أنه من الأسرع والأفضل أن نتحدث مع إيران بشكل مباشر لأنها لاعب أساسي في المنطقة، لافتًا إلى إمكانية الحديث مع إيران بشأن التوترات التي تحدث في البحر الأحمر بسبب الحوثيين؛ فهي من الممكن أن تهدئ الأمر.

مضامين الفقرة الثامنة: الأزمة الاقتصادية

قال السفير عمرو موسى، الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، إن مصر دولة كبيرة؛ تعتني بالأوضاع في الدول المحيطة كليبيا والسودان والقرن الإفريقي والصومال وغزة، وتهتم في الوقت نفسه بشئونها الداخلية. وأضاف: «نحن دولة، هناك من يعمل ويتابع ما يجري في غزة لأنها على حدودنا وتهددنا، وفي نفس الوقت هناك من يعمل في موضوعات ذات الصلة بالدولار والوضع الاقتصادي والتعويم والاستثمارات، ومن يرعى الموضوعات الأخرى كقناة السويس بعد التوترات في البحر الأحمر».

وأشار إلى أن الرأي العام المصري لم يتراجع عن اهتمامه بالوضع في غزة، رغم الارتفاع الذي شهدته الأسعار على مدار الـ 4 أشهر، قائلًا إن الانشغال بأزمة السكر وارتفاع سعر البصل يثير اهتمام المواطن، رغم متابعته للتطورات في القطاع المحاصر.

وتابع: «مصر والمنطقة المحيطة تشهد وضعًا استثنائيًا»، مضيفًا: «لا أحد ينكر مشكلة الأسعار، خاصة أننا شهدنا خلال الـ 4 سنوات الماضية أكثر من كارثة وراء بعضها؛ جائحة كورونا وحرب روسيا وأوكرانيا وموضوعات أخرى تظهر». واستطرد: «العالم يعيش مشكلات في نفس الوقت، كما نعيش في مصر مشكلات داخليًا، كل شيء له حل، وعلينا الاعتماد على خبراء الأمور وأصحاب العلم والرأي ومن يمدون صانع القرار باحتمالات يدرس من بينها ما يشاء». وشدد على أن الفترة المقبلة تحتاج تضافر الجهود، والاستعانة بالخبراء الاقتصاديين في التجارة والصناعة والسياحة على الساحة؛ لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتجاوز الأزمات، باعتبارها ضرورة.

حديث القاهرة يشير إلى قرب فرض هدنة جديدة في غزة وسن إجراءات اقتصادية منها تحريك سعر الصرف بعد زيادة الحد الأدنى للأجور ويتوقع استمرار زيادة أسعار الفائدة

(اقتصادي . برنامج حديث القاهرة)

مضامين الفقرة الأولى: وثيقة باريس

تحدث الإعلامي إبراهيم عيسى، عن أن باريس استضافت مؤخرًا في الأيام الماضية، اجتماعات لمديري أجهزة المخابرات في مصر وأمريكا وإسرائيل وقطر، لبحث صيغة حول وقف الحرب في غزة، وفرض هدنة جديدة، وتبادل الأسرى، ومدة وقف إطلاق النار، مشيرًا إلى رد حركة حماس وإسرائيل حول الصفقة بما ينبأ بإمكانية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على وقف الحرب في غزة.

وأشار الدكتور أحمد يوسف، الأستاذ في الجامعات الفرنسية، وعضو مجلس إدارة المجمع العلمي المصري، إلى أنه جرى التوصل إلى اتفاق بين مديري أجهزة المخابرات المصرية والقطرية والأمريكية والإسرائيلية، حول صيغة عُرفت إعلاميًا بوثيقة باريس من شأنها العمل على وقف الحرب في غزة، وتبادل الأسرى، وفرض هدنة بين حماس وإسرائيل، لكن يتبقى الحديث عن بعض التفاصيل الصغيرة منها أن حركة حماس طالبت بعدم تسيير طائرات ليلية من الدرون، كما أن إسرائيل طالبت بأن يخرج عدد من الجنود في الدفعة الأولى لتحرير الأسرى الإسرائيليين. وشدد على أنه جرى التوصل إلى الاتفاق، بينما ما يحدث حاليًا هو كيفية تنفيذه، معربًا عن تفاؤله بإعلان وقف إطلاق النار في غزة. ولفت إلى أن المنطقة العربية لم تعد تتحمل أن تطول الحرب في غزة أكثر من ذلك.

وذكر أن إحدى الصحف الفرنسية نشرت اليوم صور ضحايا حادث 7 أكتوبر من اليهود الفرنسيين على صفحتها الأولى، مؤكدًا أن فرنسا تعد دولة تضع الشباب في المقدمة. وأوضح أن الصراع العربي الإسرائيلي في كثير من الأحيان يعتمد على الكلمات والجمل، مستدلًا بتصريحات وزير الخارجية الفرنسي بأن غزة أرض فلسطينية، وأشار إلى أن تصريحات الرئيس الفرنسي ماكرون بخصوص تكريم ضحايا حرب غزة من الفرنسيين أحدثت جدلًا واسعًا بين الفرنسيين، مؤكدًا أن هذا يظهر كيفية التناقض في السياسة الأوروبية.

وأكد أن أوروبا، وخاصة ألمانيا وفرنسا، تمر بمرحلة فاصلة في تاريخ الحرب، مشيرًا إلى وجود تناقضات كبيرة في السياسة والحضارة الأوروبية، لا سيما أن الحرب في أوكرانيا والعدوان الإسرائيلي على غزة كشفا مدى الاختلال في الموازين والسياسة الخارجية والأفكار الأوروبية وأخلاقها، وأضاف أن هناك خوفًا ورعبًا في أوروبا من الصين والجهاد الإسلامي.

مضامين الفقرة الثانية: الجالية العربية بفرنسا

أكد الدكتور أحمد يوسف، الأستاذ في الجامعات الفرنسية، أن فرنسا تغيرت اجتماعيًا كثيرًا وهناك جيل أصبح في مراكز القيادة وفي مفاصل الدولة الفرنسية، كما أن الثقافة الفرنسية تغيرت كثيرًا مستدلًا بموجة السخرية المقبولة في فرنسا خلال الحديث عن الأنبياء، بينما يصبح التهكم على لوحات مثل "موناليزا" جريمة كبرى، مشيرًا إلى أن فرنسا تهتم كثيرًا بالقوى الناعمة والحضارات، لافتًا إلى أن الصحافة الفرنسية اهتمت كثيرًا بالحديث عن مشروع كساء هرم منقرع في مصر، مشيرًا إلى أن هذا المشروع أثار طوفانًا من الانتقادات في فرنسا.

ولفت إلى من ضمن أهمية القوى الناعمة، اختيار سيدة عربية الأصل هي رشيدة داتي وزيرة الثقافة الفرنسية هي والدها مغربي ووالدتها جزائرية وكان اختيار الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي لرشيدة داتي وزيرة للعدل في فرنسا كان صدمة كبيرة. وأوضح أن النشيد القومي الفرنسية غنته سوبرانو مصرية، ذات صوت جميل، وتعيين رشيدة داتي وزيرة للثقافة يعني أن الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون يرى المستقبل، ويؤكد انفتاح فرنسا ورؤية للمستقبل. وأضاف أن اليمين الفرنسي رحّب جدًا بقدوم رشيدة داتي لوزارة الثقافة، مشددًا على أن وزارة الثقافة في فرنسا إرث حضاري كبير، وتعيينه له هدفين هو إظهار الجاليات أن النجاح ليس مستحيلًا، ويعكس أن السيدة رشيدة داتي يجري تأهيلها لكي تصبح عمدة باريس يومًا ما، لا سيما أن عمدة باريس قلب فرنسا النابض، ومن هذا المنصب يصبح المسؤول أقرب إلى قصر الإليزيه.

وهنا عقب المذيع، بأن ترحيب اليمين الفرنسي وخاصة الرئيس إيمانويل ماكرون، بوزيرة الثقافة العربية الأصلة، ينفي ما يتردد كثيرًا أن فرنسا تضطهد الجالية العربية بفرنسا، وكذلك المسلمين، أو تيار الإسلام السياسي هناك.

مضامين الفقرة الثالثة: الكتب التعليمية الخارجية

أكد صابر الحكيم، الخبير التعليمي، أن الكتاب التعليمي الخارجي يأتي نتاج الظروف المصرية، إذ ظهر مع وجود العجز التعليمي الحكومي، لافتًا إلى أن هذا الكتاب ظهر في ظل وجود العجز بالكتاب المدرسي. وأوضح أن التعليم قائم على نواتج التعلم، مشددًا على أن المدرس نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة أصبح يهمه الدروس الخصوصية، منوهًا بأنه من مصلحة المدرس هو الحفظ والتلقين للطلاب وليس الفهم والمعرفة.

وأضاف أن هناك مجموعة من المدرسين يتمنون ألا يعطون للطلاب الدروس الخصوصية لكنه يضطر إلى ذلك، موضحًا أن المدرس لو امتلك الأموال لن يعط الدروس الخصوصية، قائلًا إنه كان هناك اتفاق غير معلن على التدريس في المدارس، وشدد على أن نسبة كبيرة من المدرسين يؤمنون بالمهنة ولكن الصعوبات التي تواجه المعلم تمثل معوقات أمامه، مبينًا أنه بعض المدرسين -في ظل الكتب الخارجية والدروس الخصوصية- طُلب منهم عدم شرح المادة في الفصل.

ولفت إلى أن تزييف الكتب التعليمية الخارجية يهدد هذه الصناعة، مبينًا أن عدد صفحات الكتب الخارجية المختصة بطرح الأسئلة على الطلاب تعد أكثر جاذبية من أسئلة الكتاب المدرسي، لا سيما أن الأخيرة محدودة العدد مقارنة بالأولى. وذكر أن الشركات التي تنفذت تطوير المناهج الدراسية قدمت مصر بشكل مختلف عما تنفذه عالميًا.

مضامين الفقرة الرابعة: قرارات الحماية الاجتماعية

أكد أحمد أبو السعد، الخبير الاقتصادي، والعضو المنتدب لشركة أزيموت مصر، أن فرض الحزمة الاجتماعية التي كان من ضمنها زيادة الحد الأدنى للأجور، لرفع سقف الحماية الاجتماعية؛ يعد أمرًا محمودًا من أجل مساعدة المواطنين على الأزمات المعيشية، لكنه أكد أن قرارات الحماية الاجتماعية تشير إلى قرب فرض حزمة من الإصلاحات الاقتصادية.

مضامين الفقرة الخامسة: أزمة الدولار

أكد أحمد أبو السعد، الخبير الاقتصادي، والعضو المنتدب لشركة أزيموت مصر، أن حل الأزمة الاقتصادية أصبح سياسيًا بالدرجة الأولى، متوقعًا استمرار زيادة أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة، في ظل زيادات الأسعار ومعدلات التضخم التي أصبحت أكبر كثيرًا من سعر الفائدة، منوهًا بأن أسعار الفائدة الحالية بالسالب لا سيما أن معدلات التضخم أعلى من سعر الفائدة.

وشدد على أن معضلة مصر الحالية في العملة الأجنبية السنة المالية الجارية بسبب وجود دفعات خدمة الدين الخارجي، التي تأتي بقيمة 10.1 مليار دولار، بالإضافة إلى عجز الحساب الجاري، الذي يُقدر بحوالي 10.3 مليار دولار، وفي ظل طلبات متراكمة بالعملة الأجنبية تُقدر بحوالي من 8 لـ 10 مليار دولار.

وأوضح أن عامي 2024 و2025 أكثر السنوات التي تسببت في حدوث أزمة اقتصادية في مصر، مؤكدًا أنه في خلال الربع الأولى من عام 2023 كانت مصروفات الفوائد على الديون بقيمة 477 مليار جنيه في حين كان إجمالي الإيرادات 335 مليار جنيه.

وأكد الخبير الاقتصادي، والعضو المنتدب لشركة أزيموت مصر، أننا في حاجة خلال الفترة الحالية إلى دخول الأموال الساخنة وتعود مع تحريك سعر الصرف ورفع الفائدة، مشددًا على أنه لابد من إصلاح الخلل في سعر الصرف لأنه سبب توقف أي استثمارات من الخارج حتى الساخنة.

وأضاف أن مصر هي الأكثر عرضه لأي هزات تحدث في المنطقة، منوهًا بأنه لا بد أن يكون هناك طروحات بالجنيه المصري للمصريين لكي يشاركوا في أصول بلادهم، منوهًا بأن معدلات التداول في البورصة بلغت معدلات ارتفاع تاريخية. وأوضح أن الدولار أصبح في معتقد الكثير من المواطنين مخزن للقيمة ولابد من تغير الـ «DNA» للمصريين، مشددًا على أن تحديد الهوية الاقتصادية لمصر وتطبيق سياسة ملكية الدولة هو السبيل لتخطي الأزمة، منوهًا بأن برنامج بيع أصول الدولة قد يؤدي إلى تحقيق إيرادات إضافية.

على مسؤوليتي ينفي قرب تعويم الجنيه بعد زيادة الحد الأدنى للأجور ويناقش بيع رأس الحكمة بـ 22 مليار دولار وعزل أكثر من 90 موظفًا بسبب مخالفات البناء ووقف الدعم التمويني عن أكثر من 86 ألف متعدٍ وإغلاق 60% من المصانع

(اقتصادي . برنامج على مسؤوليتي)

مضامين الفقرة الأولى: قرارات الحماية الاجتماعية

قال الإعلامي أحمد موسى، إن القرارات الرئاسية التي وجه بها الرئيس عبد الفتاح السيسي، الحكومة اليوم، تؤكد أن المواطن المصري في قلب وعقل الرئيس، مشيرًا إلى أن الحزمة الاجتماعية هي الأكبر في التاريخ. ووجّه المذيع الشكر إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي على القرارات التي وجه بها اليوم، مبينًا أن زياد الحد الأدنى للأجور في 2024 لم يحدث من قبل، وهو الوصول إلى 6 آلاف جنيه. ولفت إلى أن هناك اهتمامًا كبيرًا بالمواطن المصري من قبل القيادة السياسية، لافتًا إلى أن الزيادة تاريخية ولمصلحة المواطن البسيط في ظل الظروف المعيشية الصعبة. وشدد على أن قرارات الرئيس السيسي، أكدت انحيازه للمواطن المصري البسيط في ظل الظروف الحالية الصعبة.

ولفت إلى أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بتنفيذ أكبر حزمة عاجلة للحماية الاجتماعية، اعتبارًا من الشهر المقبل، تصب لصالح المواطن، نافيًا وجود علاقة لها بالتعويم. وأضاف: «لا في تعويم غدًا أو بعد الغد أو تعويم قريب، وأقول لمن يبحث عن ذلك اهدوا شوية». وأشار إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، يتخذ قراراته لصالح المواطن؛ وليس لاتخاذ قرارات أخرى مرتبطة بتحرير سعر الصرف، قائلًا: «الناس داخلين على مضان في ظل أزمة اقتصادية كبيرة وأسعار مرتفعة، وبمنتهى القوة لازم إجراءات من رجل هو مواطن وعارف إن الناس تشتكي».

وأضاف: «في 2011 قالوا نهدم البلد، وهدموا البلد، وأتت حكومة الدكتور عصام شرف والناس الذين هدموا البلد قالوا نريد عدالة، وأتت حكومة عصام شرف زودت 250 جنيه، والأجر كان 450 جنيه وأصبح 700 جنيه». وتابع: «ما حدث اليوم غير مسبوق بالأرقام، في 2013 وصلنا إلى 1200 جنيه حد أدنى للأجور، وفي 2019 الحد الأدنى كان 2000 جنيه، وفي 2021 أصبح 2400، ثم في 2022 أصبح 2700، وفي نفس السنة ارتفع مرتين، مرة وصل إلى

2700، ثم أصبح 3000 جنيه». وأردف: «العام الماضي ارتفع الحد الأدنى إلى 3500 جنيه، اليوم الحد الأدنى للأجور 6 آلاف جنيه».

وأكد أن عين الرئيس على المواطن، لأن هناك أزمة اقتصادية وتضخم، ونقترب على شهر رمضان، لذلك الرئيس يسعى إلى أن يحمي الناس». وقال: «نتكلم على حد أدنى 6 آلاف جنيه في رقم لم يحدث في تاريخ مصر، قرارات الرئيس حماية للمواطن، شكرًا للرئيس عبد الفتاح السيسي».

وقال المستشار أحمد فهمي، المتحدث باسم رئاسة الجمهورية، إن مصلحة المواطن هي الشغل الشاغل والأولوية القصوى للدولة المصرية، موضحًا أن كل البناء الذي تشهده مصر يصب في النهاية لصالح المواطن. وأضاف أن بناء الدولة يساعد على توفير حياة كريمة ولائقة للمواطنين، ويضعهم في المكانة التي يستحقونها. وأكد وجود اتصال دقيق بالأسعار والسوق وما يحتاجه من ضبط، وما يعانيه كل المواطنين من موجة ارتفاع الأسعار، قائلًا إن حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة تخفف الأعباء عن المواطنين، وتقدم العون لهم للمضي في تحمل تلك الظروف، وفقا لتوجيهات الرئيس السيسي.

وأشار إلى أن القرارات تنقسم إلى 3 أقسام؛ الأول زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 6 آلاف جنيه بنسبة 50%، والثاني رفع حد الإعفاء الضريبي للعاملين بالحكومة وفي القطاع الخاص، والثالث تحسين أحوال المعلمين والأطباء والممرضين. وقال: «نوضح أن حزمة الحماية الاجتماعية ليست الإجراء الوحيد الذي تتخذه الدولة، هناك رؤية متكاملة للتعامل مع الوضع الحالي، بها شمولية وتوزيع للتوقيت والإجراءات».

وأشار إلى أن قرارات الحزمة الاجتماعية التي صدرت اليوم تقسم إلى زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 50% ليصبح 6000 جنيه شهريًا، ورفع حد الإعفاء الضريبي للعاملين بالحكومة والقطاع الخاص. وتابع بأن هناك اهتمامًا كبيرًا بقطاعي الصحة والتعليم، وجرى استهداف هاتين الفئتين تحديدًا لتمكينهم من مواجهة الظروف الحالية.

وذكر أن الدولة اتخذت على مدار الفترة الماضية، إجراءات فورية عاجلة لضبط الأسواق والأسعار، والتصدي لأي تلاعب أو خروج عن القانون. وأضاف أن الدولة تتخذ إجراءات على قدم وساق؛ لجذب الاستثمار، وتوفير بيئة أفضل للاستثمار، وتسهيل إنشاء المشروعات الصناعية. وأكد أن الدولة تستمع لكل الآراء وتحرص على الاستفادة منها، مشيرًا إلى وجود تفهم لأهمية الإنتاج المحلي والتصدير وتعميق التصنيع المحلي وتوطين التكنولوجيا. واستطرد: «الوضع الحالي يفرض علينا تكثيف جهودنا في التصنيع والتصدير، هذه نقاط جوهرية ومتكاملة مع بعضها، وننوه أن زيادة الإنتاج والتصنيع والتصدير لا يحدث بين يوم وليلة».

ولفت إلى أن إجراءات الحماية الاجتماعية التي وجه بها الرئيس السيسي، تؤكد الانحياز الدائم من الرئيس للمواطن، معقبًا بأن هذه مسئولية وأولوية نعمل من أجلها، فنحن نضع شواغل المواطن في الحسبان. وذكر أن الدولة تبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق صالح المواطن، والعبور من تلك الأوضاع التي تتضافر فيها ظروف خارجية وظروف متعددة ومعقدة كثيرة.

أعلن اللواء جمال عوض، رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، صرف الزيادة الجديدة في المعاشات اعتبارًا من 1 مارس، قائلًا إن الهيئة تتحمل تكلفة التبكير والتي تبلغ 22 مليار جنيه. وقال إن الرئيس السيسي، وجه بزيادة المعاشات التأمينية بنسبة 15%، لعدد 11.5 مليون صاحب معاش ومستفيد. وذكر أن صرف تلك الزيادة في مارس يتطلب إصدار قانون، مضيفًا أن الهيئة تجتمع الآن لصياغة مشروع القانون سنحيله إلى مجلس الوزراء، ثم ينقل إلى البرلمان ويناقش، قائلًا: «أتعشم أن نستصدر هذا القانون قبل الأول من مارس».

وذكر أن حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة التي وجه بها الرئيس السيسي، أكبر دليل على شعور وإحساس الرئيس بالمواطن. ولفت إلى أن الرئيس أصدر قبل عام ونصف قرارًا في شهر نوفمبر 2022 بإقرار منحة شهرية لأصحاب المعاشات قدرها 300 جنيه؛ لمواجهة ارتفاع الأسعار. وأوضح أن الرئيس تدخل مرة أخرى لتبكير صرف الزيادة المقررة في يوليو 2023، وصرفها اعتبارًا من 1 أبريل 2023، كما قرر في شهر أكتوبر 2023، صرف منحة أخرى قدرها 300 جنيه مستمرة وغير مربوطة بمدة.

وأضاف اللواء جمال عوض، أن القرارات الرئاسية، جاءت لرفع المعاناة عن المواطن المصري، لافتًا إلى أنه في عام 2014 كان يتم صرف 86 مليار جنيه للمعاشات. وأشار، إلى أنه في عام 2023، كان يتم صرف 380 مليار جنيه للمعاشات، مضيفا أن 66 مليار جنيه هي تكلفة الزيادة في المعاشات التأمينية في عام 2024. وأكد، أن 15% زيادة في المعاشات لـ 13 مليون مواطن تكلفتها 74 مليار جنيه، مضيفًا أن الرئيس السيسي تدخل في عام 2022 لزيادة المعاشات 300 جنيه.

ولفت إلى أن الرئيس السيسي يستهدف الحماية الاجتماعية للمواطن في ظل الظروف الحالية التي فرضتها الأزمات في العالم على مصر، مبينا أن الرئيس السيسي ينحاز دائما للمواطن وزيادة المنح لأصحاب المعاشات، كما أشار إلى أن الرئيس السيسي، وجه بصرف الزيادة الجديدة مع المعاشات قبل شهر رمضان لاستفادة المواطن منها، مبينا أن هذا يعكس حرص الرئيس السيسي على المواطن المصري.

قال أحمد السيد، وكيل وزارة المالية، إن الرئيس السيسي وجه بتنفيذ أكبر حزمة اجتماعية بقيمة 180 مليار جنيه، ورفع حد الإعفاء الضريبي للعاملين بالقطاعين العام والخاص بنسبة 33%، موضحًا أنه تم زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيها. وأشار إلى أنه تم تخصيص 15 مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين، و8.1 مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية في أجور المعلمين بالتعليم قبل الجامعي، و1.6 مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمعاهد، و4.5 مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء المهن الطبية وهيئات التمريض، مضيفا أن الزيادة تصل إلى 100% في بدل السهر والمبيت لأعضاء المهن الطبية.

ولفت إلى أن تم تخصيص 6 مليارات جنيه لتعيين 120 ألفا من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية، مضيفا أنه كان هناك عجز في الخدمة التعليمية والطبية لذلك تم زيادة أعدادهم لتقديم خدمة بمستوى عال. ونوه بأن الحزمة تضمنت 15% زيادة في معاشات تكافل وكرامة بتكلفة 5.5 مليار جنيه، موضحا أن 5 ملايين أسرة تستفيد من «تكافل وكرامة».

وتابع أن الحزمة تضمنت أيضا رفع حد الإعفاء الضريبي لجميع العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة 33%، من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه.

وعن موقف الأجور بالقطاع الخاص، قال وكيل وزارة المالية، إن المجلس القومي للأجور هو المعني بدراسة أجور القطاع الخاص لتحسينها لتكون أقرب للزيادات بالقطاع الحكومي. وكشف أن وزارة المالية تعكف حاليا على صياغة مشروع قانون بشأن زيادة أصحاب المعاشات والزيادات بالأجور قبل توجيه لمجلس النواب لإقراره. ونفى أن تكون قرارات الحزمة الاجتماعية مرتبطة بأي أمور اقتصادية مقبلة، لافتا إلى أنه سيتم صرف المرتبات بالزيادة الجديدة اعتبارا من مرتب شهر مارس.

مضامين الفقرة الثانية: مخالفات البناء

قال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن اللواء هشام آمنة، استعرض خلال اجتماعه مع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، الأرقام الخاصة بتوقيع عدد من العقوبات على الموظفين المتقاعسين بالوحدات المحلية والجمعيات الزراعية. وأضاف أن الوزير أفاد بعزل 4 رؤساء إدارات محلية و4 نواب رؤساء وحدات محلية و5 مديري حماية أراضي و7 مديري إدارات زراعية و90 موظفًا بالإدارات الزراعية من وظائفهم. وأشار إلى أن الوزير صرح بإحالة 101 عامل بالوحدات المحلية للنيابة الإدارية، وإحالة 63 فنيا بالإدارة الهندسية للنيابة العامة، فضلًا عن وقف الدعم التمويني لما يزيد عن 86 ألف مواطن متعدٍ على الأراضي الزراعية بالبناء.

ونوه بأن الحكومة قررت وقف الدعم التمويني على البطاقة بالكامل للمواطن، حال وجود مخالفة بالتعدي على الأراضي الزراعية، لما تمثله من تهديد للأمن الغذائي والمجتمع بالكامل. ولفت إلى أن الشخص المسئول عن مخالفات البناء يدفع مقابل البناء ما لا يقل عن مليون جنيه في الحد الأدنى، قائلًا إن الأمر يثير السؤال عما إذا يستحق هذا المواطن البطاقة التموينية والدعم.

وثمن النائب أحمد السجيني، رئيس لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب، قرارات الرئيس عبد الفتاح السيسي المتعلقة بالحزمة الاجتماعية للتخفيف عن كاهل المواطنين. وقال إن الحكومة اتخذت خطوة للأمام في ملف التعدي على الأراضي الزراعية، لافتا إلى أنه انتهى منذ قليل من جلسة مهمة للجنة الإدارة المحلية بالبرلمان بحضور محافظ كفر الشيخ لمناقشة مخالفات البناء لا سيما أن كفر الشيخ من أكثر المحافظات انفلاتا في مخالفات البناء.

وأكد أن مجلس الوزراء يتحرك بقوة لمواجهة التعديات على الأراضي الزراعية واتخاذ إجراءات رادعة ضد من يتعدى على الأراضي الزراعية، موضحا أنه سيتم حبس وعزل أي موظف تغاضى عن التعدي على الأراضي الزراعية. ولفت إلى أن لجنة الإدارة المحلية تعمل على تيسير إجراءات الحصول على تراخيص البناء، بناء على توجيهات الرئيس السيسي بتيسير إجراءات التصالح في مخالفات البناء. وأشار إلى أن هناك 2.8 مليون طلب مقدم للتصالح في مخالفات البناء، متوقعًا قبول أغلب الطلبات بنسبة تقارب الـ 90% مع زيادة الإقبال خلال الفترة المقبلة لتوفيق الأوضاع للتصالح في مخالفات البناء.

مضامين الفقرة الثالثة: المصريون بالخارج

قالت السفيرة سها جندي، وزيرة الهجرة وشئون المصريين بالخارج، إن الوزارة تقدم محفزات للمصريين بالخارج بشأن تحويلاتهم، مضيفة أن مليار و700 مليون دولار هي قيمة مبادرة سيارات المصريين بالخارج. وأضافت أن أعداد المسجلين في مبادرة سيارات المصريين في الخارج يصل إلى 400 ألف طلب، لافتة إلى أن مهناك محاولات لتذليل أي عقبات تواجه المصريين بالخارج المشاركين في المبادرة، والبدء في إجراءات نزولها حوالي 240 ألف سيارة. وأشارت، إلى أن آخر موعد للتقديم في المبادرة أبريل المقبل، موضحة أنه لن يكون هناك مد آخر للمبادرة وفقا للقانون، بعد مدها مؤخرًا 3 أشهر.

وأوضحت أن الوزارة تستهدف أكبر عدد من الجاليات المصرية في المبادرة، مناشدة المصريين بالخارج سرعة المشاركة في مبادرة السيارات، لافتة إلى أنه تم طرح وحدات سكنية للمصريين بالخارج بالدولار من خلال منصة حكومي.

وكشفت وزيرة الهجرة، عن خصومات للمصريين بالخارج، على سعر التذكر الخاصة بالزوجة تصل إلى 25% ومنح تخفيض لأسعار تذاكر الأطفال، مشيرة إلى طرح شهادات دولارية 3 سنوات بسعر عائد سنوي 7% ويصرف بذات العملة.

وذكرت أن شهادة معاشك بكرة بالدولار، بالتعاون مع هيئة الرقابة المالية والبنك الأهلي المصري وإحدى شركات التأمين، تضمن حصول المصري بالخارج على معاش بعد بلوغ سن الستين. ولفتت إلى أن المصري في الخارج يحدد نسبة دفع الأقساط وقيمتها، وفي نهاية المدة يحصل على مجمل ما دفعه مع الفوائد الدولارية لتلك الشهادة، قائلة إن الأقساط الخاصة بها تبدأ من 50 دولارًا وتصل حتى 10 آلاف دولار.

ونوهت السفيرة سها جندي، وزير الهجرة، بأن الشركة الاستثمارية للمصريين في الخارج أهم الإنجازات التي حققتها الوزارة مؤخرًا، مضيفة أنه سيتم تصدير واستيراد المنتجات الزراعية والغلال من خلال الشركة، وسيتم الاستثمار في المجال السياحي وزيادة الغرف السياحية. وقالت إنه بالنسبة للمركز المصري الألماني، فهو ينفذ دورات تدريبة لتأهيل الشباب لسوق العمل، لافتة إلى أنه تم تدريب 29 ألفا تم عمل معظمهم بالسوق المصرية وسفر نحو 2000 مصري إلى ألمانيا بعد تأهيلهم جيدًا ورفع الوعي بالمجتمع الألماني والتدريب في المصانع الألمانية قبل السفر لبرلين، برواتب كبيرة ومتابعة اندماجه مع المجتمع الألماني.

مضامين الفقرة الرابعة: الحرب في غزة

كشف الإعلامي أحمد موسى، أن صحيفة الجارديان البريطانية نشرت تقريرا مطولا فضحت فيه قناة CNN الأمريكية، قائلًا: «طبعًا كلهم مفضوحون». وذكر أن المسؤول التنفيذي لـ CNN، جرى تعيينه يوم 5 أكتوبر قبل يومين من عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر، مضيفًا أنه تم توجيه تعليمات بالانحياز الكامل لإسرائيل ومنع عرض الروايات الفلسطينية إلا في أضيق الحدود. وتابع قائلًا: «كيف هذا الإعلام الأمريكي سقط، لا تقول لي هنا حرية رأي ولا تعبير ولا مهنية، يطبقوا الرواية الإسرائيلية ولا صوت يعلو على مصالح إسرائيل ونتنياهو، قائلًا: «الإنجليز يفضحوا الأمريكان، وكلهم مؤيدون للرواية الإسرائيلية وحرب الإبادة في قطاع غزة». وأشار إلى أن تقرير الجارديان كشف أن CNN منعت نشر أي لقطات لحرب الإبادة وأي دمار، معتبرًا إياها فضيحة كبيرة جديدة، متابعًا: «كيف تجري مراقبة كل شيء يتعلق بفلسطين والدمار في غزة، لكن أي رواية إسرائيلية وتصريح لمسؤول إسرائيلي يتم الخروج به على الهواء مباشرة».

مضامين الفقرة الخامسة: بيع رأس الحكمة

قال الإعلامي أحمد موسى إنه في أول تأكيد رسمي مصري حول مشروع رأس الحكمة، أكد رئيس هيئة الاستثمار، حسام هيبة، بدء الاستثمار في مشروع رأس الحكمة، إذ قال لقناة CNBC عربية، إنهم تلقوا عروضًا من عدة تحالفات استثمارية دولية وتم اختيار تحالف اماراتي لتنفيذ المشروع، مشيرًا إلى أن الاستثمارات المبدئية للمشروع قد تزيد على 22 مليار دولار ولن يتم ضخها دفعة واحدة، وأكد أن التحالف الإماراتي سيكون مسؤولًا عن تمويل وتطوير وإدارة المشروع، وأضاف هيبة أنه جرى الانتهاء من المفاوضات وتجهيز توقيع العقود، لافتًا إلى أن شركات محلية وأجنبية ستشارك في تنفيذ مشروعات داخل مشروع رأس الحكمة.

مضامين الفقرة السادسة: أزمة الدولار

حذر المهندس أسامة الشاهد، رئيس الغرف التجارية بالجيزة وعضو اتحاد الصناعات، من حدوث أزمة بسبب عدم ثبات سعر الدولار، مشددًا على أهمية توحيد سعر الدولار لضمان انتظام الأوضاع في الأسواق، وقال إن توحيد سعر صرف الدولار يعيد تدفقات تحويلات المصريين بالخارج إلى البنوك مرة أخرى، وزيادة حصيلة الدولة من العملة الصعبة. وشدد على أهمية الدعم الكامل للصناعات المتوسطة والصغيرة؛ لرفع نسبة المكون المحلي في المنتجات المختلفة، منوهًا بأن مصر حتى الآن تستورد الأزرار وسحابات الملابس وشفاطات العصير من الخارج. ونوه أن ما يتراوح بين 50% إلى 60% من المصانع مغلقة؛ بسبب التعرض لمشكلات فنية ومالية، مشددًا على

أهمية توحيد سعر الدولار، وضخ مبالغ أكبر لدعم الصناعات المتوسطة والصغيرة.

مضامين الفقرة السابعة: الصادرات المصرية

قال المهندس أسامة الشاهد، رئيس الغرفة التجارية بالجيزة وعضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية، إن الوصول بصادرات مصر إلى 100 مليار دولار ليست بعيدة المنال ومن الممكن أن يتم تحقيق أكثر من هذا الهدف المنشود من قبل الدولة، مشيرا إلى أن الدولة تقدم محفزات كبيرة للمصنعين. وأضاف أنه من الوراد تحقيق طفرة في الصادرات المصرية بالخارج، لافتا إلى أن الدولة تعمل على توفير جميع المكونات لزيادة الإنتاج.

وأضاف: «مشكلة المستلزم المستورد أن جزءًا منه يباع داخل السوق المحلي وآخر يخصص للتصدير للسوق الخارجي، العام الماضي أنتجنا بـ 54 مليارًا وصدرنا فقط بـ 35 مليارًا؛ بسبب طرح الباقي في السوق الداخلي، وزيادة المكون المحلي يساهم في تحقيق وفر دولاري».وأشار إلى أهمية توفير مستلزمات الإنتاج من أجل الوصول إلى الرقم المحدد من قبل الرئيس السيسي في صادرات مصر، مبينا أن عدم توافر المواد الخام بسبب الدولار يؤدي إلى زيادة التكلفة.

وأوضح الشاهد، أن توافر مستلزمات الإنتاج للمصانع يسهم في زيادة حجم الصادرات، موضحا أن المنتج المصري أصبح يضاهي المنتج العالمي. وشدد المهندس أسامة الشاهد، على ضرورة زيادة نسبة دعم الدولة للصادرات المصرية بأكثر من 8%، مضيفا أن دعم الصادرات يؤدي إلى تقليل التكلفة على السلع. وأوضح الشاهد، أن مصر تملك عمالة ماهرة ومراكز تدريب للتأهيل لسوق العمل، مشيرا إلى أنه لا بد من زيادة المنتج المحلي في الصناعات لزيادة حجم التصدير. ونوه، بأنه يتم العمل على تنشيط بيع المنتج في السوق الإفريقية والعربية، مبينا أن العمل يجرى حاليا على تنشيط بيع المنتج المصري في الأسواق الليبية والسعودية.

مضامين الفقرة الثامنة: معارض أهلا رمضان

كشف المهندس أسامة الشاهد، رئيس الغرفة التجارية بالجيزة، تفاصيل معرض أهلا رمضان لمواجهة الغلاء في أسعار السلع مع قدوم الشهر الكريم ومساعدة المواطنين. وقال إن الغرفة التجارية تقوم بإنشاء معارض أهلا رمضان بتكلفة كاملة من الغرف التجارية بالتعاون مع محافظة الجيزة، مشيرًا إلى أنه سيتم إقامة معارض أهلا رمضان قبل الشهر الكريم بـ 20 يومًا بحد أقصى يوم 20 فبراير الجاري. ولفت إلى أن الغرف التجارية تقوم بإنشاء معارض بخلاف أهلا رمضان في أنحاء الجمهورية لتوفير سلع بأسعار مخفضة، موضحا أنه سيتم توفير كيلو الأرز بسعر 25 جنيها وكيلو السكر بـ 27 جنيهًا وزجاجة الزيت بـ 45 جنيها في معارض أهلا رمضان بالجيزة. ونوه بأن وزير التموين وجه كل الشركات القابضة بأنحاء الجمهورية بتوفير المنتج في معارض أهلا رمضان بأسعار مخفضة، موضحا أن المعرض الرئيسي في الجيزة يشمل 80 عارضا لكل المنتجات وأيضا سيتم توفير ملابس العيد.

أبرز تصريحات أحمد موسى:

الحزمة الاجتماعية التي وجه بها الرئيس السيسي هي الأكبر في التاريخ، ولا في تعويم غدًا أو بعد الغد أو تعويم قريب، وأقول لمن يبحث عن ذلك اهدوا شوية.

/ moasher